منهجيّة اعتماد الشّاهد
في المعاجم العربيّة الحديثة

سميرة نورين
مركز البحث العلميّ والتّقنيّ
لتطوير اللّغة العربيّة
الجزائـــر

الملخّــص

تتكرّس هذه المداخلة لدراسة الشّاهد، باعتباره مُكَوِّنًا من عناصر البنية الشّكليّة للنصّ القاموسيّ، انطلاقا ممّا يؤدّيه من دور ذي بالٍ في سياق سائر العناصر اللّسانيّة للنصّ القاموسيّ.

ستتعرّض المداخلة لمنهجيّة إيراد الشّاهد في النّصّ القاموسيّ، التي تتباين بين المعاجم القديمة والحديثة، تبعًا للمقاصد المتوخّاة؛ إذ الحال ورود الشّواهد في نصوص القواميس غير مطَّردٍ على نسق واحد، وغير متّفق في نسبة المجال الذي يشغله بين عناصر النّص القاموسيّ.

وتقتضي طبيعة الموضوع التّطرّق لبعض المسائل وثيقة الصّلة، كـ"الـمثال القاموسيّ"، ضبطاً وتفريقًا.

وتحريًا لهذا الواقع على محكّ المدوّنة، قمنا بمعاينة منهجية كلّ من معجم لسان العرب لابن منظور، من المعاجم القديمة، والمعجم الوسيط والمعجم الوجيز، باعتبارهما معجمين معاصرين ذائعي الاعتماد والانتشار، ويشتركان في كونهما مجمعيّين.

Résumé

La présente communication est consacrée à l'étude de la «citation» comme étant un des éléments qui constituent la structure formelle de l'article dans le dictionnaire. L'importance de ce travail repose sur le rôle de «la citation» dans le contexte des éléments linguistiques.

Le présent exposé traite de la méthodologie d'apparition de la citation dans l'article lexicographique.

Pour cela, nous soulignons au début de l'article les efforts entrepris par les grammairiens et les lexicographes arabes dans le domaine et montrons également la valeur de la citation dans la pensée des savants arabes à l'époque médiévale, ainsi que la méthodologie à laquelle fait appel le lexicographe (ancien et contemporain) dans ses justifications pour permettre d'illustrer et de fonder la règle. L'objet du thème implique l'étude d'autres éléments relatifs au thème principal, tel que l'exemple, s'appuyant sur la définition et le contraste.

Notre corpus se constitue du dictionnaire Lissan al-Arab, al-Wassit et al-Wajiz.

Abstract

This paper is devoted to the study of the "citation", as an element, among others, that forms the formal structure of the lexicological text. The importance of this work stands on the role of the citation in the context of the linguistic elements of the lexicological text.

The present study deals with the methodology of using the "citation", recognizing the efforts made by the ancient Arab grammarians and the lexicographers as well as the methodology followed by the lexicographer (both ancient and contemporary) in his justifications to illustrate and establish the rule. This object implies the study of other elements related to the main theme such as the example based on the definition and contrast.

We have explored the facts mentioned above on the basis of a corpus made up of : Lissan al-Arab of Ibn Mandhour and two contemporary and commonly used dictionaries : al-Wadjiz and al-Wassit.

مقدّمة

تتكرّس هذه المداخلة لدراسة الشاهد، باعتباره مكوّنًا من عناصر البنية الشكلية للنّص القاموسي، انطلاقا ممّا يؤديه من دور ذي بال في سياق سائر العناصر اللسانية للنص القاموسيّ. وسأقدّم من خلالها عرضا موجزا يتضمّن خلاصة قراءاتي عن الشواهد في المعاجم العربية الحديثة، وسأكتفي فيه بالنظر في مسألة واحدة من مسائله تتعلّق بالمنهجية الخاصة باعتماد الشواهد لدى المعجميين العرب المحدثين، من خلال ما جاء في مصنّفاتهم (معاجمهم).

1. ركنيّة الشّاهد في التّراث العربيّ

تعتبر الشواهد أهمّ قاعدة بنى عليها اللغويون العرب الأوّلون قواعد لغتهم، ونشير هنا إلى أنّها اعتُمدَت من قبَلهم بهدف إثبات القاعدة النحوية، وتدعيم آرائهم وتوضيحها. والمقصود بالشواهد هنا، الكلام الفصيح، الموثوق به، والمنقول النقل الصحيح. وهي شروط أكثر ماهي أوصاف، استوفتها مصادر القدماء في التأليف. لكي تكون قواعدُهم أصّح وأدّق.

لذلك نجد مؤلّفات القدماء تزخر بنسبة كبيرة من الشواهد والنصوص، استخلصوها في فترة ليست بالقصيرة من حياتهم، أخذوا خلالها عن الأعراب، وحفظوا عنهم، واستقرءوا، وقاسوا وعلّلوا، وما إلى ذلك من المناهج العلمية التي رسموها لأنفسهم والتي مكّنتهم، بعد جهود كبيرة، من الخروج بنتائج علمية لم تتكرّر ثانية في حياة الدراسات اللغوية العربية بصفة عامّة.

نذكر من تلك المؤلّفات الكتاب لسيبويه، باعتباره أوّل مصنّف نحوي يصلنا كاملا في تاريخ النحو العربي، وهو كتاب يجمع بين دفّتيه مجموعة كبيرة من القواعد، استنبطها صاحبها من استقرائه لكلام العرب وكلام الله.بالإضافة إلى الأمثلة التي هي عبارة عن جمل يصوغها المصنّف ويصنعها بما يتّفق مع التراكيب العربية.

والشواهد، باعتبارها نصوصا موثوقة وصحيحة، كما ذكرنا سابقا، لم يقتصر استعمالها في مجال معيّن، كالنحو واللغة والبلاغة، بل نجدها أيضا في مجال صناعة المعاجم.

وهو مجال اهتّم كثيرا باستعمال الشواهد، إلى أن عدّت إحدى الخصائص الرئيسة في المعجم الجيد؛ إذ تقوم بمهمّة الأداة التعليمية في توضيح سلوك الكلمة نحوياً ودلالياً وأسلوبياً في سياق حي.

حيث ظهرت الشواهد في المعاجم العربية بظهور أوّل معجم عربي أُلّف في غريب القرآن للصحابي الجليل "عبد اللّه بن العباس" -رضي اللّه عنهما- وقد كان بمثابة النواة الأولى لتأليف المعاجم، قام صاحبه من خلاله بتفسير الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم، وتوضيح معناها، مع ذكر الشواهد الشعرية المؤيّدة لمعناها.

واستمّر نشاط وضع المعاجم على إِثْره، إلى أن ظهر معجم العين للخليل بن أحمد الفراهدي، فكان أوّلَ معجم لغوي مرتّب وموسّع عرفته العرب. وتوالت من بعده المعاجم إلى اليوم.

وأهمّ صفة تميّزت بها المعاجم العربية التي توالت بعد ظهور المعاجم الأولى هي صفة التقليد، وأصبحت سنة متّبعة. لأنّ في بداية التأليف المعجمي كان عمل اللغويين العرب الأوّلين قائما على مبدأ المدوّنة، وهي الكلام المسموع المدوّن عند اللغويين القدامى، من أجل بقاء الفصاحة السليقية. وبعد مرور فترة زمنية عُدَّت بالقرون، حدث ما يسمّى بتوقف السماع المباشر، وحلّ محلّه الجمع لما تشتّت من ذلك، ثمّ حاول اللغويون العرب إدماج عدد من المعاجم في معجم واحد.

وإدماج المعاجم الكثيرة قد صار إليه بعض اللغويين في زمان متأخر جدّا، كابن منظور في معجمه لسان العرب، والفيروز آبادي في قاموس المحيط، وغيرهما[1].

2. الشّاهد في الصّناعة المعجميّة

1.2. ماهية الشّاهد وحدّه في الصّناعة المعجميّة

يعني الشاهد في المجال المعجمي كلّ عبارة أو جملة أو خطاب مقتبس يؤتى به ضمن التعريف، لتأكيد استعمال لغوي معيّن أو توضيحه، أو إتمام المعلومات المتصّلة بالمدخل.[2]

والشواهد في النص المعجمي هي تلك العناصر التي تؤلّفها مادة المعجم من : آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة، وأمثال سائرة وأبيات شعرية مشهورة ونصوص نثرية مأثورة، توضع عادة بين أهّلة التنصيص، أو يقدّم لها بأحد أفعال القول؛ لأنّها تخصّ صاحب القول ولا دخل للمعجمي فيها.

2.2. دور الشّاهد في الصّناعة المعجميّة

وفي إطار حديثنا عن عناصر البنية الشكلية للنّص القاموسي، وهو موضوع هذا المقال، وباعتبار الشاهد مكوّنا مهمّا من هذه العناصر، يجدر بنا التنويه بالدور المهّم الذي يؤدّيه الشاهد في سياق سائر العناصر اللسانية للنص القاموسي، بما يُسْهِم في إثراء الرصيد اللغوي للمستفيد، من خلال ما يقدّمه من أدلّة على استعمال لغوي معيّن، وباعتباره وسيلة من وسائل الشرح وتأكيد المعنى.

هذا الدور الذي تنبّه إليه المعجميون العرب الأوائل، منذ البدايات الأولى لنشأة المعاجم، بما كانوا يهدفون من خلاله إلى تأكيد صحّة اللسان في عصر الرواية بشكل خاص، وضبط دلالة الكلمة المدخل وتأثيلها.

3.2. طرائق توظيف الشّاهد في الصّناعة المعجميّة

تُعَد دراسة مسألة الشواهد في المعاجم العربية، القديمة منها والحديثة، من المسائل التي تستدعي ضرورة الوقوف على تبيان طبيعة توظيف هذه العناصر نظرا لورودها في نصوص القواميس غير مطّردة على نسق واحد، وغير متّفق على نسبة المجال الذي تشغله بين عناصر النص القاموسي؛

لذلك لا يمكننا بأيّة حال من الأحوال الحديث عن مسألة بهذه الأهميّة، دون الوقوف على ما نقصده بالمعجم الذي يحوي عناصر هذه البنية الشكلية التي نتحدّث عنها.

تشير أغلب التحديدات المتعلّقة بماهية المعجم إلى الأصول الثلاثة التي يقوم عليها، والتي عُدَّتْ منذ القديم أساس المعجم. وهي :

- الكلمات التي تكوّن المعجم، وهي التي تُعْرَفُ بالمداخل الرئيسة منها والفرعية.
- وطريقة ترتيب هذه الكلمات.
- وشرح المداخل في المعجم.

بالإضافة إلى المنهجية التي يقوم عليها كلّ أصل من هذه الأصول الثلاثة، وهي من المسائل المهمّة للمعجم اللغوي، باعتباره وسيلة من وسائل تأكيد اللغة والشرح، وهي وظيفة استثمرت في المعاجم القديمة بشكل واسع من خلال الشواهد، بما ابتكروه من مناهج فريدة توافق طموحاتهم العريضة الرامية إلى وضع معجم يحصي جميع كلام العرب وألفاظهم.

غير أنّ استثمار هذه الوظيفة أصبح في إطار ضيّق في المعاجم العربية الحديثة. مثلما هو الحال في المعجم الوجيز، الذي تجنّب التوسّع في النصوص والشواهد، بحجّة أنّه من المعاجم المختصرة، وأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يتحققّ إلاّ في المعجمات المطوّلة.

لكن، يبدو أنّ المعجم الوسيط، رغم كونه من المعاجم الحديثة، إلّا أنّه خرج عن القاعدة، وسار على منهج القدماء، إذ ورد في مقدّمة الطبعة الأولى منه، أنّه يشتمل على نحو ثلاثين ألف كلمة، وستّ مائة صورة، ويقع في جزأين كبيرين يحتويان على نحو مائة وعشرين صفحة من ثلاثة أعمدة.[3]

ويرجع هذا الأمر في نظرنا إلى طبيعة المادة اللغوية التي تتباين بين المعاجم العربية القديمة والحديثة؛ حيث استقت المعاجم القديمة مادتها من القرآن الكريم، والسنّة النبوية الشريفة، وأشعار العرب، لاسيّما الجاهلي

وصدر الإسلام، وكلام فصحاء الأعراب في البوادي وأخبارهم، وأقوال أئمّة اللغة العربية المتقدّمين بالرواية عنهم مشافهة، أو النقل من مؤلفاتهم.

بينما تتحدّد المادة اللغوية للمعجم الحديث فيما هو متداول ومستعمل، أيّ ما يشكّل الرصيد اللغوي المرتبط بالنصوص المأخوذة من المؤلفات والمقالات والبحوث والدراسات والخطابات المسجّلة والأشعار.

3. بعض المناهج الحديثة لتوظيف الشّاهد

وتحريّا لهذا الواقع على محكّ المدوّنة، واستنادا إلى ما تستلزمه طبيعة دراسة مسألة الشواهد في المعاجم العربية من الإلمام بأكثر من معجم، قمنا بمعاينة منهجية لكلّ من معجم لسان العرب لابن منظور، من المعاجم القديمة، والمعجم الوسيط والمعجم الوجيز، باعتبارهما معجمين معاصرين ذائعي الاعتماد والانتشار، ويشتركان في كونهما مجمعيّين.

1.3. تحليل منهجيّة "لسان العرب" و"المعجم الوسيط" و"المعجم الوسيط" في توظيف الشّاهد

- "معجم لسان العرب" : ألّفه العلامة "جمال الدّين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي" (ت 711 هـ).

يعدّ معجم لسان العرب موسوعة لغوية وأدبية ضخمة، تحتوي على ما يربو على الثمانين ألف مادة لغوية، ويعدّ ثاني معجم لغوي من حيث ضخامة عدد المواد، بعد تاج العروس.

- "المعجم الوسيط": ألّفه مجموعة من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، وبدأ العمل به سنة 1360 هـ، وتمّ الفراغ من طبعه فيَ مجلّدين سنة 1380 هـ، ثمّ صدر في طبعة منقّحة سنة 1392، ويحوي ثلاثين ألف مادة، ومليون كلمة. وقد اعتمدنا الطبعة الرابعة، 2004.

- المعجم الوجيز : صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقامت بنشره وزارة التربية والتعليم بمصر، رقم الطبعة غير متوافر، وتاريخ الطبعة 1994. وقد استفاد من المعجم الوسيط كثيرا. واكتفى من المادة اللغوية ما يتلاءم مع مراحل التعليم العام.

قمنا باستقصاء ما هو موجود في هذه المعاجم، فيما يتعلّق بإيراد الشواهد والأمثلة فيها، ولاحظنا وجود تفاوت فيما بينها في طبيعة الشاهد المستثمر من جهة، وفي مسألة توزيع الشواهد على المداخل، في المعجم من جهة أخرى.

كان اللغويون الأوّلون، مثل الخليل بن أحمد ومن سار على نهجه في التأليف المعجميّ، يبيّنون معاني الألفاظ الشائعة باللجوء إلى الشواهد التي كان لها ذيوع كبير في زمانهم، فكان استشهادهم على درجة شيوع اللفظ بهذا المعنى أو ذاك[4].

ويعتبر هذا المبدأ على حدّ قول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ضروريا، يمكن أن يعتمد عليه المعجميون المحدثون أيضا؛ لأن الاعتماد على الاستعمال الحقيقي هو أصل الأصول في البحوث اللغوية[5].

ونشير هنا إلى أنّ المعاجم العربية الحديثة انتهجت في الغالب، المناهج التي سارت عليها معاجم القدماء. وعليه نذكر ما جاء في مقدّمة المعجم الوسيط من أنّ اللجنة استعانت في شرحها للألفاظ بالنصوص والمعاجم التي يعتمد عليها، وعزّزته بالاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء.

2.3. طبيعة الشّواهد في : "لسان العرب" و"الوسيط" و"الوجيز"

تعتبر الشّواهد والأمثلة التي أوردها المعجميّون في معاجمهم الإطار الطّبيعيّ للمفردات، وهي تمثّل الجانب الحقيقي للغة المستعملة، وبالتالي تساعد في فهم المعاني الحقيقية للمفردات باعتبارها ترد في سياقات في كلام المتكلّمين.[6]

من المفيد، في حديثنا عن إيراد الشواهد في المعاجم العربية، عرض ما جاء في المعاجم، المذكورة آنفا، من شواهد.

1.2.3. الشّاهد القرآنيّ

أَوْلَت المعاجم العربية اهتماما واضحا بالقرآن الكريم وجعلته المصدر الرئيس لاستشهاداتها.

والشاهد القرآني في معجم لسان العرب كثير.

نذكر ما جاء منه في باب "الألف"، فيما ورد في معنى ألف الاستفهام، ثلاثة: تكون بين الآدميين يقولها بعضهم لبعض استفهاما، وتكون من الجبّار لوليه تقريرا ولعدّوه توبيخا، فالتقرير كقوله عزّ وجلّ للمسيح: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾؛ قال "أحمد بن يحي": «وإنّما وقع التقرير لعيسى عليه السلام، لأنّ خصومه كانوا حضورا فأراد الله عزّ وجلّ من عيسى أن يكذّبهم بما ادعّوا عليه».

وأمّا التوبيخ لعدّوه فكقوله عزّ وجلّ: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾، وقوله: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾، وقوله ﴿أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا﴾.

وفي مادة "الأبُّ"، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾.

وما قلناه، بخصوص وفرة الاستشهادات في المعاجم القديمة، لا ينطبق على ما جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي؛ إذ حدث ما يعرف بتراجع الاستشهاد، بما في ذلك الاستشهاد بالنصّ القرآني؛ حيث اتجّه "الفيروز آبادي" إلى حذف الشواهد من معجمه بحجّة الإيجاز.

غير أنّ دور الاستشهاد، خاصة الشاهد القرآني، عاد من جديد إلى محتوى المعاجم، مع ظهور المعجم الوسيط.

جاء في مقدمة الطبعة الأولى من المعجم الوسيط أنّ الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والأمثال العربية والتراكيب البلاغية المأثورة عند فصحاء الكتّاب والشعراء، جاء بشكل وافر.

جاء في باب "الهمزة"، وتكون الهمزة من حروف المعاني، فتستعمل في النداء، لنداء القريب، فيقال أبُنيّ، وفي الاستفهام، فيسألُ بها عن أحد الشيئين أو الأشياء، مثل : أأخوك سافر أو أبوك ؟ ونحو: قوله تعالى ﴿وَإِن أَدْرِي أَقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُون﴾، ويكون الجواب بالتعيين.

وجاء في المعجم الوجيز، في مادة "الأبُّ"، وفي القرآن الكريم : ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾.

وفي مادة "أبداً" ظرف زمان للمستقبل، يدلّ على الاستمرار، وفي القرآن الكريم : ﴿خَالدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾. وقد يقيّد هذا الاستمرار بقرينة، وفي القرآن الكريم : ﴿إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾.

وفي مادة "الأبابيل"، وفي القرآن الكريم : ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلاً﴾.

2.2.3. الحديث النّبويّ الشّريف

تجدر بنا الإشارة في هذا المقام، إلى أنّ قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في المعاجم قد تأثرت نوعا ما بموقف النحاة العرب القدامى الذين تجنّبوا، في البداية، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لكثرة ما وقع فيه من الرواية بالمعنى؛ غير أنّ المعجميين التفتوا من جديد إلى الاستشهاد بهذا النوع من الشواهد والاهتمام به، واعتمدوه مصدرا من مصادرهم؛ حيث ظهر ذلك جليّا في معاجمهم.

ومن الأحاديث التي أوردتها العرب في معاجمها بغرض تأكيد استعمال الكلمة، نذكر ما جاء في لسان العرب في باب "إبْرَة"، وفي الحديث : ((المؤمنُ كالكلب المأبور))، وفي حديث مالك بن دينار : ((ومثَلُ المؤمن مثَلُ الشاة المأبورة أي التي أكلت الإبرة في عَلَفها فنشبَت في جَوْفها، فهي لا تأكل شيئا، وإن أكلت لم تَنْجَع فيها)).

وفي حديث علّي رضي الله عنه : ((والذي فَلَقَ الحبة وبَرَأَ النَّسمَة لَتُخْضَبَنَّ هذه من هذه، وأشار إلى لحيته ورأسه)).

وقد جاءت الأحاديث النبوية الشريفة في لسان العرب مسبوقة بعبارة «وفي حديث ...» مع ذكر من نقل الحديث ورواه.

وهي تكاد تخلو في المعاجم الحديثة، إلّا ما ندر، مثل ما جاء في المعجم الوسيط، في مادة "الأثَرَة"، وفي الحديث : ((سترون بعدي أثرة)).

وفي مادة "أثَّلَ"، وأثّل مالا : ادّخره ليستثمره، وفي الحديث في الوصي على اليتيم : ((إنّه يأكل من ماله غير متأثّل مالا)).

وجاءت في المعجم الوسيط، مسبوقة بعبارة «وفي الحديث» ومحصورة بين علامتي التنصيص.

بينما تجنّب المعجم الوجيز التوسّع في النصوص والشواهد، بحجّة أنّه من المعاجم المختصرة، وأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يتحققّ إلاّ في المعاجم المطوّلة.

3.2.3. الكلام المنظوم

ويتمثّل في الأبيات الشعرية التي نظمّها العرب، والملاحظ من خلال معاجمهم الإكثار من الاستشهاد به نظرا لذيوعه وانتشاره بين العرب آنذاك. كما تميّز إيراد الشاهد الشعري في مصنّفات القدماء بالقوّة والاتّساع. وقد أعطى هذا الشاهد أهمّية في الصناعة المعجمية منذ مرحلتها الأولى، المتمثّلة في كتاب العين للخليل.[7]

أورد لسان العرب الشعر بشكل كبير، ونذكر ممّا أثبته من الأبيات ما جاء في مادة "الأبُّ" والأبّ من المرعى للدوّاب كالفاكهة للإنسان، وقال الشاعر :

جذْمُنَا قيسٌ، ونَجْدٌ دارُنَا ولنا الأَبُّ بـه والمكْرَعُ

وفي مادة "أَبَّ" ذكر بيتا للأعشى :

صَرَمْتُ، ولم أَصْرِمْكُم، وكصارم أَخٌ قد طَوى كَشْحًا، وأبَّ ليَذْهَبا

ونلاحظ من خلال هذين الشاهدين أنّ ابن منظور استعمل نمطين من الأبيات الشعرية : الأبيات المنسوبة إلى قائلها، وكذا الأبيات غير المنسوبة، التي يُجهل صاحبها.

أمّا المعجم الوسيط فقد أثبت مجموعة من الأبيات الشعرية، ونشير هنا أيضا إلى أنّه استشهد بالأبيات الشعرية المنسوبة إلى صاحبها وكذا الأبيات التي يجهل صاحبها. ففي النوع الأوّل جاء في مادة (أَثَّـلَ) كثُرَ ماله، وأثّل الشيء : أصّله. قال امرئ القيس :

ولكنما أسعى لمجد مُؤَثَّـــل وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي.

وفي النوع الثاني، ذكر في مادة "أثا" ـــــ أَثْوًا : وَشَى، قال الشاعر :

وإنَّ امْرَأً يَأْثُو بسادة قَومـــه حَرِىٌّ لعمري أن يُذَمّ ويُشْتَما

بينما المعجم الوجيز فيكاد يخلو من الشعر.

4.2.3. الأمثـال

يقوم المثال بوظيفة ترسيخ معنى المدخل وتبيان مختلف سياقاته الدلالية في المعجم، ويتميّز المثل بكونه قريبا من أذهان الناس، وتداوله بينهم، لذلك نجده من الشواهد التي تزخر بها المعاجم القديمة أيضا.

أمّا إيراده في المعاجم الحديثة، فنجد في المعجم الوسيط ما ذكره صاحبه في مادة "الأبدُ" : الدهر (ج) آباد، وأبود. وفي المثل : «طال الأبد على لُبَد» يضرب للشيء الذي يعمّر، ويمرّ عليه دهر طويل.

وفي مادة "أبى" الشيء : كرهه ولم يرضه، وفي المثل : «رضي الخصمان وأبى القاضي». يضرب لمن يطالب بحق نزل أصحابه عنه.

وفي المعجم الوجيز، نجد في مادة "أُتي"، وأتي من جهة كذا : أصيب من جهته. وفي المثل : «من مأمنه يؤتى الحذر» فهو مأتي.

وفي مادة أكل جاء أكل الطعام : مضغه وبلعه، وفي المثل : «أكل عليه الدهر وشرب» أي طال عليه الزمن.

5.2.3. الأمثلة

المثال هو دليل ثبوت الكلمة في الاستعمال بمعانيها، وقد استعملت بشكل كبير من قِبَلِ اللغويين القدامى بغرض البرهان على صحّة ما يقولونه، فكانوا بذلك شديديّ العناية بذكر مثال أو أكثر لكلّ معنى من معاني المفردات. غير أنّ هذا الكلام لا يعني إهمال المحدثين له، بالعكس، فهي تؤكّد على إيرادها، لأنها تضفي عليها نوعا من الموسوعية، لتكمّل ما عجز التعريف عن إيضاحه. وسنلاحظ هذا الأمر جلّيا في معجم الوسيط، إذ أعطى الأمثلة بعدا منهجيّا مدروسا نسبيا، حيث استثمرت فيه الأمثلة باعتبارها وسيلة مساعدة في تعريف المداخل.

نذكر بعض الأمثلة ممّا جاء في لسان العرب، في مادة "الوبُّ"، ويقال، هبَّ و وبَّ إذا تهيّأ للحملة.

وفي "تأبّد"......؛ ومنه قولهم : جاء بآبدة أيّ بأمر عظيم ينفر منه وبستوحش.

وفي المعجم الوسيط، نجد في مادة "الهمزة"، فيقال : أَبُنيّ؛ وفي الاستفهام، فيُسأل بها عن أحد الشيئين أو الأشياء، مثل : أَأَخوك سافر أم أبوك ؟

وفي "الآبدة" : الأمر العجيب يُستَغْرَبُ له... وأوابد الوحش : التي توحشّت ونفرت من الأنس. ويقال : فرسٌ قَيّدُ الأوابد : يقيّد طريدته لسرعته، فلا تفلت منه.

وفي المعجم الوجيز، وأوابد الوحش، التي نفرت من الإنس، ويقال فرس قيد الأوابد، : يقيّد طريدته لسرعته، فلا تفلت منه.

وفي مادة "الأبد" : الدّهر (ج) آباد، ويقال : لا أفعل ذلك أبد الآبدين، وأبد الآباد : مدى الحياة.

وتقتضي طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى ضبط مفهوم المثال، إيراد أهمّ الفروق الموجودة بينه وبين الشاهد.

ونؤكّد هنا على الفرق بينهما في الغرض الذي يأتي لأجلهما كل من الشاهد والمثال، إذ يؤتى بالشاهد لإثبات القاعدة بينما يؤتى بالمثال لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد.[8]

أمّا فيما يتعلّق بالبنية الشكلية في المعجم، فيختلف المثال عن الشاهد في كون المثال يدرج في التعريف بشكل حرّ فلا يقيّد بقائل. أمّا الشاهد فيكون ذا مرجعية، يعود إلى قائل أو مدوّنة ما.

قد يظهر المثال في صدر التعريف، متبوعا بالشرح، وقد يرد الشرح متبوعا بمثل أو أكثر. أمّا الشاهد فيظهر غالبا بعد تحديد الدلالة.

ويُتّبَع إيراد الشاهد في المعجم، إلزامية ذكر مصادره، وهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية؛ لذلك نجد ابن منظور يحرص كلّ الحرص على ذكر مصادر المواد التي سمعها عن شيوخه أو نقلها من معاجم أخرى. وقد ملأ معجمه لسان العرب بعبارات مثل : قال "........" و أنشدنا "........".

يقول في مادة "أبّل" الرجل بتشديد الباء، وأبَل : كثرت إبِلُه؛ قال ابن بري : قال الفراء وابن فارس في المجمل : إنّ أبّل في البيت بمعنى كثرت إبله، قال : وهذا هو الصحيح.

وفي مادة "آبَلَ" وحكى سيبويه : هذا من آبَلَ الناس أيّ أشدِّهم تأنقا في رعية الإبل وأعلمهم بها.

وفي المعجم الوسيط والمعجم الوجيز لا نجد هذه المسألة فقد حذفا الكثير من هذه المصادر.

أمّا المسألة الثانية التي نودّ النظر فيها، هي مسألة توزيع الشواهد على المداخل، وقد وجدناها في المعاجم التي عايّناها كما يلي :

وردت الشواهد بشكل متفاوت، فقد يحظى مدخل بمجموعة من الشواهد، وقد نجد مداخل أخرى تخلو منها، وقد تتوافر على شاهد واحد وهكذا.

ففي معجم لسان العرب، لم يحظ المدخل "الأَبَقُ" بأيّ شاهد، والأبق: الكتّان؛ عن ثعلب.

وكذلك المدخل "أَبّاق" : رجل من وُجّازهم، وهو يكنّى أبا قريبة.

بينما حظي المدخل "الإِبَاق" بشاهدين، وفيه :

الإباق : هَرَبُ العبيد وذَهابهم من غير خوف ولا كدّ عمل،... وفي حديث شريح: كان يَرُدُّ العبدَ من الإباق الباتِّ أي القاطع الذي لا شبه فيه... وفي الحديث : أنّ "عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- أَبَقَ فلحق بالروم.

أمّا في المدخل "الأبُ" فقد أورد لسان العرب مجموعة من الشواهد وهي، الأب : أصله أَبَوٌ، بالتحريك، لأن جمعه آباء... قال الشاعر :

فلمّا تعرّفْنَ أصواتنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينا

ثمّ أورد قراءة قرآنية : وعلى هذا قرأ بعضهم : ﴿إِلَـهَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾؛...

ثمّ أورد مجموعة من الأبيات الشعرية لشعراء بلغ عددهم ثمانية شعراء.

وعلى هذا النحو سار لسان العرب في إيراد الشواهد في سائر المداخل.

أمّا في المعجم الوسيط، فنجده في المدخل "آب" والمدخل "الآب" والمدخل "الآبَنُوس" مثلا لا يستشهد لها، ولا يمثّل لها بأمثلة.

بينما يورد في المدخل "الأبُّ" آية قرآنية ومثالا : أمّا المدخل "أبدًا" فيستشهد له بآيتين من القرآن الكريم.

ويورد في المدخل "أخذ" مجموعة من الشواهد من نوع الآيات القرآنية، ويصل عددها إلى ثماني آيات، وهي :

وفي التنزيل العزيز : ﴿خُذْ مِن أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكّيهِم بِهَا﴾.

------------ : ﴿وَأَخَذْتُم عَلَى ذَلِكُم إِصْري﴾.

------------ : ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾.

------------ : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إذا أَخَذَ القُرَى وهِيَ ظَالِمَةٌ﴾.

------------ : ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّة بِرَسولِهِم لِيَأْخُذُوهُ﴾.

------------ : ﴿فَاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ حيث وَجَدْتُمُوهم وخُذُوهم﴾.

------------ : ﴿لا تَأْخُذُه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ﴾.

------------ : ﴿وَأَخَذَ بِرأْسِ أَخيه يَجُرُّهُ إِلَيْه﴾.

الخاتمة

خلاصة القول في هذا المجال، إنّ الشواهد اُعتمِدت بكثافة في المعاجم العربية القديمة، حيث لاحظنا، من خلال لسان العرب، نموذجا للمعاجم العربية القديمة، حضور الشاهد بشكل طاغ في كلّ مدخل. مع بعض التفاوت فيما بينها، والذي يعود إلى خصوصية كلّ معجم، مع وجود استدراكات وإضافات.(9)

ويؤكّد الدكتور عبد الغنيّ أبو العزم هذا الكلام بذكره أنّ ابن منظور استفاد من شواهد الخليل في كتابه معجم العين، وكذا من شواهد ابن سيده في المحكم، كما توسّع في إيراد شواهد إضافية من القرآن والحديث وتعريفات اللغويين، مثل الفراء وابن عبّاس وقتادة وابن السكّيت، كما تمكّن من الإحاطة بمعاني العصر في مختلف أوجهها الحقيقية والمجازية، في ضوء شواهدها(10). إلّا أنه يرى، من جهة أخرى، أنّ المعاجم الحديثة، قد استغنت عن تقديم الشواهد وبالأخصّ المعجم الوسيط.(11)

الإحالات

1- انظر مقال "المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية"، للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، مجلّة اللسانيات، ع 11، السنة 2006، ص 20.

2- انظر كتاب "تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة - دراسة - للدكتور حلام الجيلالي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 205.

3- انظر تصدير الطبعة الأولى للمعجم الوسيط، للأستاذ شوقي ضيف، ص 7.

4- انظر مقال "أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها"، للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

5- المرجع نفسه.

6- مقدمة الطبعة الأولى من معجم الوسيط، ص 27.

7- انظر مقال "الشاهد والفصاحة في القاموس العربي" للدكتور إبراهيم بن مراد، كتاب المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب، وقائع ندوة جامعة ليون 2005، ص 83.

8- انظر مقال "انقلاب الأدوار بين الشاهد والمثال في التراث النحوي واللغوي العربي"، للدكتور حسن حمزة، كتاب المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب، وقائع ندوة جامعة ليون 2005، ص 20.

9- انظر مقال "المدخل والتعريف والشاهد في المعجم، أي علاقة ؟ "للدكتور عبد الغنيّ أبو العزم، كتاب المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب، وقائع ندوة جامعة ليون 2005، ص 134.

10- المرجع نفسه، ص 136.

11- و قد ناقشنا الدكتور أبا العزم في هذه النقطة، وأكّدنا على اعتماد المعاجم الحديثة للشواهد بكلّ أنواعها، وخاصة المعجم الوسيط، إلّا أنّه خالفنا الرأي بحجة كون هذه الشواهد قليلة جدّا والقليل لا يؤخذ به.

المراجـــع

أ- الكتب :

- الألفي، أسامة، المعجم العربي الحديث بين الواقع والمأمول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
- الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- حمزة، حسن وبسام بركة، المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب، وقائع ندوة، جامعة ليون 2، 2005.

ب- المعاجـم :

- ابن منظور، معجم لسان العرب، طبعة جديدة محققة، المجلّد الأوّل، بيروت : دار صادر للطباعة والنشر.
- المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1994.
- المعجم الوسيط، ط 4 ؛ القاهرة: مجمع اللغة، 2004.

ج- المجلاّت :

- مجلة اللسانيات، مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته، الجزائر: مركز البحوث العلمية والتقنية لتطوير اللغة العربية، العدد الحادي عشر، السنة 2006.
- مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية،العدد الثالث عشر.